

1- مفهوم الاستقرار السياسي: يعرف الاستقرار السياسي على أنه حالة الثبات و عدم التغيير فيما يعرف بالمؤسسات السياسية الرسمية و الغير رسمية التي ترسم قوانين و دساتير و أعراف تحكم و تضبط نسق و توازن المؤسسة للوصول إلى الأهداف المنشودة، وكذلك ضبط العلاقة مع بقية النسق السياسي الذي إذا حدث أي خلل في جزء منه تتأثر بقية الأجزاء الأخرى، و تخرج من حالتها التي رسمتها لنفسها و هي الاستقرار إلى حالة عدم الاستقرار، وقد ارتبط الاستقرار السياسي بمفهوم الشرعية السياسية إذ عرفه "ألان بال" في قوله بأنه " حالة من الاتفاق العام في الرأي بين النخبة و الجماهير حول قواعد التي يعمل بها النظام السياسي وارتباطه بمفهوم الشرعية السياسية". ويشير " ريتشارد هيقوت" R.Higot إلى وجود ثلاثة اتجاهات في تعريف الاستقرار السياسي: الأول يتعلق بالتغيير في الأنظمة السياسية، فالنظام السياسي الذي لا يتغير يمكن اعتباره نظام مستقر، أما الثاني فيعني غياب التغيير المتكرر في الحكومة ، فالنظام الذي يشهد تغييرات متكررة في الحكومة يعتبر نظاما غير مستقر؛ بينما ينظر الاتجاه الثالث للاستقرار من زاوية غياب العنف بكافة أشكاله و مستوياته.

أما "ليبست Lipest" فإنه يؤكد على أن الاستقرار السياسي هو نتيجة أو محصلة أداء النظام السياسي عندما يعمل بكفاءة و فعالية في مجالات التنمية السياسية و الاقتصادية و يكسب الشرعية السياسية". وترى "كارولينكورفال" أن الاستقرار السياسي لا يعني الجمود السياسي أو عدم التغيير، بل يتمثل في كونه ميزة للنظام المؤسسي القادر على معالجة المشاكل و النزاعات بطرق سلمية مع قوة الردع ضد من ينتهك النظام العام و يخل به.

2- مؤشرات الاستقرار السياسي:

أ-نمط انتقال السلطة في الدولة: إذا تمت عملية الانتقال طبقا لما هو متعارف عليه دستوريا فإن ذلك يعد مؤشرا حقيقيا لظاهرة الاستقرار السياسي، أما إذا تم عن طريق الانقلابات و التدخلات العسكرية فهذا مؤشر على عدم الاستقرار السياسي.

ب-شرعية النظام السياسي: و التي تعتبر من الدعائم الأساسية للاستقرار السياسي و هذا الأخير يعد بدوره من دلائل الشرعية السياسية.

ج-محدودية التغيير في مناصب القيادات السياسية: المقصود بالقيادات السياسية السلطة التنفيذية، فبقاء القادة السياسيين على رأس أي نظام سياسي لفترة طويلة مؤشرا على الاستقرار السياسي، و لكن يجب أن يقترن ذلك برضى الشعب.

د-الديموقراطية و تدعيم المشاركة السياسية: تعتبر المشاركة السياسية أحد مقاييس الحكم على استقرار النظام السياسي فكلما كانت المشاركة السياسية فعالة في النظام السياسي كلما زاد الاستقرار السياسي الداخلي و زادت شرعية السلطة السياسية.

هـ-غياب العنف و اختفاء الحروب الأهلية و الحركات الانفصالية: لأن العنف السياسي هو المؤشر الرئيسي لعدم الاستقرار السياسي.

و-نجاح السياسات الاقتصادية للنظام: ينظر إلى الاستقرار الاقتصادي على أنه مؤشر عام من مؤشرات الاستقرار السياسي في كل المجتمعات، فعندما يكون النظام السياسي مستقرا فإنه يوجه سياساته الاقتصادية نحو اهداف التنمية، هذه الأخيرة ترفع من مستوى المعيشة و الرفاهية للأفراد و بالتالي خلق الرضى الشعبي اتجاه النظام السياسي.

3-العوامل المؤثرة على الاستقرار السياسي: تتعدد العوامل التي تؤثر سلبا على ظاهرة الاستقرار السياسي و التي يؤدي ظهورها إلى انتشار حالة الاستقرار منها عوامل داخلية و عوامل خارجية. فالعوامل الداخلي هي تلك التي تنبع من البيئة الداخلية للنظام السياسي و تشمل:

-ضعف المؤسسات السياسية و الصراع الشخصي على السلطة، و هذا ناتج عن الافتقار إلى قاعدة مؤسساتية قوية، و غياب مشاركة سياسية فعالة من قبل الجمهور.

-الفساد السياسي: خاصة عندما يكون على مستوى القيادة الحاكمة التي لا تهتم إلا بمصالحها، و بكيفية الحفاظ على مكانتها في السلطة معتمدة في ذلك على استعمال وسائل و أساليب القمع و القهر، مما يدفع في غلب الأحيان المؤسسة العسكرية للتدخل في الحياة السياسية و الاستلاء على الحكم وهو ما يفجر الأزمات و يخلق مشاكل عديدة في المجتمع من شأنها أن تؤدي إلى الفوضى و الاستقرار.

-الصراع بين القوى التقليدية القديمة التي من مصلحتها الحفاظ على الوضع القائم، وبين القوى الجديدة التي تميل إلى التغيير والتجديد وهذا ما يصاحبه عادة انقسام في المجتمع لصالح القوتين مما يخلق الأزمات.

-عدم التجانس الثقافي الذي يؤدي الى عدم الاستقرار السياسي نتيجة الاختلاف في الاتجاهات و عدم الاندماج الوطني، خاصة إذا اقترن هذا الاختلاف بالعزل لجماعات و طوائف بأكملها.

أما العوامل الخارجية فيمكن حصرها في:

-التدخلات الدولية الأجنبية المباشرة و غير المباشرة في شؤون بعض الدول، حيث تلعب القوى المتدخلة دورا كبيرا في زعزعة استقرار الحكومات والأنظمة السياسية، وتساهم في دعم حركات التمرد، و الانقلابات العسكرية، و ايجاد الانقسامات القبلية وتعميقها.

-محاكات الحدث أو عولمته، بحيث يلعب دورا بالغ الأهمية في زعزعة الاستقرار السياسي في معظم الدول ويتم ذلك من خلال التأثير بالأحداث فالثورات التي وقعت في بلدان معينة قد يتم محاكاتها في دول أخرى، ومثال على ذلك ما حدث في بداية سنة 2011، في الدول العربية.

-النظام الاقتصادي الدولي الذي كثيرا ما يؤثر بشكل سلبي على الأوضاع الاقتصادية في كثير من الدول خاصة النامية منها بشكل غير مباشر.